الخدمة الاجتماعية وممارسه السياسة الاجتماعية:

سادساً : الأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية وممارسة السياسية الاجتماعية

تؤثر المبادئ والمعاير الأخلاقية على السياسة الاجتماعية من الناحية المهنية وبخاصة في

(المجالات والقضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية)

حتى أن منظمات معنية بالمهن المختلفة المرتبطة بهذه المجالات قد نظمت معايير ومواثيق أخلاقية مهنية خاصة بها وتعتمد عليها في عملها.

وذلك لان الاعتبارات الاخلاقيه جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية حيث تمثل محوراً هاماً عند التعامل مع القضايا والمشكلات الإنسانية لتوصيل الخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة .

- **أنه من أهم المناطق المشتركة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية هي(القيم والمبادئ الموجهة)**

حيث أنهما ينبثقان من إيديولوجيه المجتمع.

- **كذلك ترسم السياسة والخدمة الاجتماعية من خلال نظريات وقواعد عامه ، وتستخدم نفس اللغة والمصطلحات الفكرية .**
- **وتوضح قيم الخدمة الاجتماعية قاعدة من الأخلاقيات المهنية التي توجه ممارسة السياسة الاجتماعية والتي تتمثل**
- **في القيم التالية :**

١/ بعض منها ما يتصل بالبنية التحتية للسياسة الاجتماعية

مثل المفاهيم الرئيسية التي تستند إليها السياسة وتقوم على قيم(العدل والعدالة الاجتماعية والمساواة وحق تقرير المصير

٢/ ومنها مايتصل بالغايات الرئيسية للسياسة

مثل الحاجات والتطلعات الإنسانية والمشكلات الاجتماعية

في مجال أخلاقيات المهنة الخدمة الاجتماعية

يختار الأخصائيون الاجتماعيون غالبا نموذج العدالة في ممارسة وتطبيق السياسة الاجتماعية ويعد الاهتمام بالعدالة هو البناء الأساسي للمجتمع (أي أنه الطريقة التي يتم بها توزيع الحقوق الأساسية والواجبات والخدمات والتي بها تتساوى الامتيازات)

من خلال هذا النموذج (نموذج العدالة)

يحصل كل الأفراد على حقوق متساوية ويلتزم الأخصائيون الذين يعملون في مجال تطبيق السياسة الاجتماعية بالتغير الاجتماعي وإعادة توزيع الخدمات بهدف تنمية العدالة والمساواة الاجتماعية لكل الشعوب والأفراد خاصة الضعفاء وعديمي القوة .

- ويرى الفيلسوف جون بأن مبادئ العدل الأساسية تتمثل في :
- ـ لكل فرد الحق في نفس الفرص المتاحة لغيره من المجتمع وقدر من الحرية الفردية التي لايجب أن تصطدم بحريات الآخرين مثل الحق في الملكية .
- ـ العمل على إزالة كافة أشكال التمييز واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتاح لكل فرد بالمجتمع مهما اختلف لونه أو عرقه اوعقيدته اونوعه الفرصة الوصول للموارد والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره .

وطبقاَ لآراء هذا الفيلسوف فإن مايربط بين الفرد والمجتمع عقد اجتماعي يتحمل بموجبه الفرد مسئوليات تجاه الغير بالمجتمع وله حقوق يجب أن يحصل عليها .

حق تقرير المصير(التقرير الذاتي):

تعتمد ممارسات وتطبيقات السياسة الاجتماعية الخاصة بالخدمة الاجتماعية على حق تقرير المصير أيضا إلى جانب العدالة

ويشمل حق تقرير المصير(التعبير الذاتي والحكم الذاتي الديمقراطي والمشاركة الكاملة للمواطنين في السياسيات التي تؤثر على حياتهم).

وتعد المشاركة الديمقراطية هي نموذج مثالي يتم خلاله مشاركة الكل في عملية اتخاذ وصنع القرار،وهي عملية أساسية تحمي الأفراد من وجود بعض الأطماع الفردية لبعض العناصر في المجتمع ، وتتطلب هذه العملية وضع نظام خدمات اجتماعي شامل وهو حق لكل الأفراد ويسمح لهم من خلال المشاركة النشطة الوصول لتحقيق طموحاتهم وتنمية مهاراتهم .

ويجب أن يدرك الأخصائيون بان مساعدة العملاء للمشاركة في صنع القرارات الخاصة بمستقبلهم هو الأداة التي تؤدي لنجاح عملية تطبيق السياسة الاجتماعية .

سابعاً : ادوار ومهارات ممارسة السياسة لاجتماعية:

يجب أن يهتم الأخصائيون الاجتماعيون بممارسة السياسة ومن ثم يمكن تحديد بعض الأدوار المختلفة لهم كالآتي :

- **١/المحلل السياسي :**
- وفي هذا الدور يختبر الأخصائي الاجتماعي السياسات المقدمة ويقوم بتحليلها ومقياس تأثيرها على مختلف السكان وتقديم الخدمات للعملاء.
- ويتضمن هذا الدور عملية تقويم السياسة وحساب عائد تنفيذها والوقوف على جوانب القصور والضعف التي تتطلب التعديل
- ولهذا يمكن الاستفادة من دور المحلل السياسي من خلال طرح الفكر النقدي واستخدام البيانات البحثية وتحليل المعلومات بهدف التوصل إلى توصيات ومقترحات يتم تقديمها لصانعي السياسة الاجتماعية من اجل تعديل وتطوير تغيير السياسة بأخرى بديلة .

٢/ المنمى السياسي:

- يعمل المطورين السياسيين على صياغة السياسات الجديدة وإمكانية فهمها وقياس تأثيرها على نسق تقديم الرعاية الاجتماعية .
- وعلى هذا النحو يمكن الاستفادة للأخصائي من ماهو جديد من السياسية في التنمية الاجتماعية والتي تتمثل في :
- تحقيق أهداف المؤسسة وخاصة أنها تتطلب المعارف حول تحليل السياسة وهنا فان التنمية السياسية تتطلب الاتحاد بين الأفراد الآخرين في المجتمع بالإضافة إلى فهم صياغات السياسة والعمليات السياسية والمدافعة والمهارات المكتوبة .

٣/ المدافعة السياسية :

تتطلب سياسة الرعاية الاجتماعية المدافعة بشكل مستمر لأنها قد تسهم إسهاماً واضحاً في تحقيق أهداف المؤسسة من الوجهة القانونية ويتحدد دور الممارس الأخصائي فيها في تدعيم أهداف ومصالح معينة للمستفيدين .

فيكون دور المدافع هنا تمكين الجماعات الضعيفة والفئات الخاصة من الاستفادة من السياسة الاجتماعية .

بالإضافة إلى دعم اهتمامات المجتمع وإحداث تغييرات في السياسة بما يحقق منافع معينة .

وتتطلب عملية المدافعة بعض المهارات مثل :

مهارات الاتصال اللفظية والمكتوبة ، والقدرة على التفاوض والتعامل مع الصراع ، واستخدام الإعلام الجماهيري أو الشعبي .

- **٤/ القائم بعملية الضغط:** يقوم هذا الدور من خلال جماعات الضغط التي تمارس تأثيرا على العملاء أو مهنة الخدمة الاجتماعية والتي يستعين بها الأخصائي وقد تكون من خلال الجمعية القومية للأخصائيين وقد تتم عمليات الضغط من خلال إصدار القرارات المؤثرة على طبيعة العمل وقد تتطلب العديد من المهارات أهمها مهارة إقامة العلاقات العامة.
- **٤/ دور الناصح القانوني:** هناك مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بدور الناصح القانوني حول قضايا (الرعاية القانونية) والقيام بدور صانعي القرار السياسي على كافة المستويات الحكومية وإدارة القطاع العام والخاص
- ويتطلب هذا الدور المعارف المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية والمهارات الخاصة بالبحث وتحليل البيانات
- والقدرة على الاتصال اللفظي والمكتوب .

- **٥/دور المحذر الاجتماعي :**

- **بدأ عرض هذا الدور عن طريق (يوس ١٩٧٧)**
- **حيث انه رأى أن هذا الدور يشبه الرادار العسكري أو الحربي حيث يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يقرر ويحذر العميل في عمليات التنمية من أي خطر اجتماعي يمكن أن يلاحظ**
- **أو قد يؤثر على صانعي السياسة الاجتماعية**
- **مثل هذا التحذير ربما يكون على ورق مكتوب أو بحث أو منظم في شكل احتياجات ويتطلب هذا الدور كل المهارات التي سبق كمهارة التحدث العام .**

ثامناً :أهمية دراسة مادة السياسة الاجتماعية لطلاب الخدمة لاجتماعية:

- تدور السياسة الاجتماعية حول دراسة توزيع الرعاية والرفاهية داخل المجتمعات، كما تركز على الأساليب التي تواجه بها تلك المجتمعات الاحتياجات البشرية لسكانها ولتحقيق ذلك فإنها
- **تتبع المبادئ الآتية:**
- ١- إن دراسة السياسات الاجتماعية تتطلب الربط الدقيق بين التحليل النظري والبحث الإمبريقي .
- ٢- أن دراسة السياسات الاجتماعية تتضمن تحديد وفهم الأوضاع
- المختلفة للقيم .
- ٣- إن دراسة السياسات الاجتماعية تستلزم أن يكتسب الدارسون لها المهارات والقدرات التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين صالحين على دراية ووعي ، وقادرين على المشاركة بشكل فعال في عملية السياسة.
- ٤- أن دراسة السياسات الاجتماعية تعتمد على التوجيهات الفكرية والمنظورات الخاصة بالعلوم الاجتماعية (المختلفة).

الطبيعة والمحتوى لمادة السياسة الاجتماعية:

- ١ـ السياسة الاجتماعية هي مادة تطبيقية تقوم على علوم متعددة والتي من خلالها يتم الاهتمام بتوزيع المصادر حسب الحاجات الاجتماعية، كما تدرس الأساليب والطرق التي يتوفر بها ما يلزم لإشباع الحاجات الاجتماعية لإفراد المجتمع .
- وتسعى هذه المادة إلى أن تغرس في دارسيها القدرة النقدية على تقييم الدلائل والمؤشرات من العلوم الاجتماعية وان يفهموا كيف تتغير السياسات الاجتماعية ويعاد هيكلتها باستمرار .
- ٢ـ ترتكز السياسة الاجتماعية بشكل جوهري على جوانب معينة في (الاقتصاد والمجتمع والسياسة) وهي الجوانب الضرورية للوجود البشري ،كما تهتم بالوسائل التي يتم بها تحقيق هذه الجوانب، وتتضمن هذه الحاجات البشرية الأساسية في توفير المأوى والغذاء ،وبيئة آمنة مستدامة ، والرعاية الصحية والعلاج للمرضى ، والدعم المالي لغير القادرين على المعيشة حتى يصلوا إلى مستوى يمكنهم من المشاركة في مجتمعهم .

وربما استخدمت السياسة للتغلب على التعصب وتمكين الفئات الضعيفة المتضررة .

٣- إن دراسة السياسة الاجتماعية على المستوى الجامعي(في سنوات ما قبل التخرج)الهدف منها هو تمكين الطلاب من التأمل والتعرف على الأساليب التي بها تطور المجتمعات المختلفة طرقا بديلة لمواجهة تلك الاحتياجات أو- كما في بعض الحالات - الطرق التي بها تحقق ذلك بطريقة تقوم على التمييز والاضطهاد.

وينتظر من الدارسين للسياسات فهم التفسيرات الخاصة بالمداخل المتنوعة للاتجاهات العلمية وإيديولوجية المجتمعات

٤- أن يكتسب الدارس للسياسة الاجتماعية في بداية دراسته لها التعرف مثلا على التحليل التاريخي والسياسي والاقتصادي .

كما يجب أن يكتسب القدرة على استيعاب طرق البحث الكمية والكيفية

٥- كل المناهج الدراسية للسياسة الاجتماعية يجب أن تحتوي على عنصر هام وهو السياسة الاجتماعية المقارنة برغم انه ليس من الضروري أن يكون ذلك في صورة وحدة خاصة فمداخل المقارنة يجب أن تطعم بها المنهج الدراسي كله.

ما يجب معرفته وفهمه في مادة السياسة الاجتماعية:

١ ـ يجب أن يكون هناك منظور دقيق للسياسة الاجتماعية والذي من خلاله يمكن تحديد المعارف والمفاهيم التي يجب أن يستوعبها الدارس وذالك لطبيعة وأتساع المادة إلى حد ما، لأنها يجب أن تتجاوب مع الأنماط المتغيرة للحاجات والقضايا الاجتماعية الجديدة .

٢ـ خريجي مناهج السياسة الاجتماعية يجب أن يكونوا قادرين على إبداء المعرفة والفهم للنقاط والموضوعات التالية:

أ- **الإلمام بالاتى:**

١) الإلمام بأصول وتطور مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع معرفه بعض التفسيرات والشروح النظرية لماضيها وتاريخها.

٢) الإلمام بطريقه التنظيم والانشطه المعاصرة الخاصة بالمؤسسات الرئيسية لنسق الرعاية الاجتماعية وما يحققه من نتائج والتي من بينها توفير وتمويل وتنظيم الأمن الاجتماعي(التأمينات الاجتماعية) والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان.

٣) معرفه إطار عمليات السياسة وطريقه عملها وتمويلها.

٤) معرفه طريقه عمل المصادر غير الحكومية واثر هذه المصادر على الرعاية بما في ذلك القطاع غير الرسمي (التطوعي والخاص) وكيف تتفاعل هذه المصادر مع الاقتصاديات المختلفة للرعاية.

٥) الإلمام بالاحتياجات البشرية والاجتماعية في الدول وكذلك التعرف على السياسات الاجتماعية ومؤسسات الرعاية التي وضعت أو أنشأت لمواجهه هذه الاحتياجات.

٦) الإلمام بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للسياسات الاجتماعية.

٧) الإلمام بمصادر البيانات الأكثر أهميه وخاصة المصادر المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والفهم الناقد لطرق البحث الرئيسية المستخدمة في جمع وتحليل البيانات.

ب ـ فهم الآتي :

١/ فهم(المداخل متعددة العلوم) الخاصة بموضوعات السياسات الاجتماعية وقضاياه، والاستفادة من معارف ومفاهيم ومهارات العلوم الاجتماعية الأخرى .

٢/ فهم بعض النظريات والمفاهيم الرئيسة الخاصة بالرعاية، بما في ذلك النظريات الخاصة بالدولة وصناعه السياسات وتنفيذها.

٣/ فهم الاقتصاد السياسي للرعاية ومدى ارتباط ما به من القيم والمبادئ بالمصالح السياسية والاقتصادية.

٤/ فهم المفاهيم الرئيسة المستخدمة في فهم الاحتياجات البشرية والرعاية الاجتماعية مثل المساواة والعدل وعدم التكافؤ والفقر

٥ / فهم قيم وحدود المدخل المقارن، مثل التاريخي

٦/ فهم كيف برزت المشكلات الاجتماعية المعاصرة ورد فعل السياسات الاجتماعية تجاه هذه المشكلات لمواجهة الاحتياجات الإنسانية.

ج/ الاستعانة بمعارف السياسات الاجتماعية التي يتم تعلمها وتعليمها من خلال التركيز على موضوعات معينه داخل المنهج الذي يدرس ويتم تشكيلها من الوحدات الاختيارية داخل المقرر، ومن تلك الوحدات الشائع وجودها في مقررات السياسة الاجتماعية هي

الوحدات التالية :

- **المسنين والسياسات الاجتماعية.**
- **رعاية الطفل وحمايته**
- **الجريمة وسياسات العدالة الجنائية.**
- **رعاية المجتمع المحلي.**
- **السياسات الاجتماعية المقارنة.**
- **الإعاقة والسياسات الاجتماعية**
- **التعليم والسياسات الاجتماعية**
- **الإسكان والسياسات الاجتماعية**

نماذج صنع سياسات الرعاية :

- **النموذج التعددي:** وهو النموذج الأكثر شيوعا وليبرالية على مستوى العالم الغربي وبخاصة في لولايات المتحدة الأمريكية حيث يتسم النموذج أو النظام السياسي بالتعددية الحزبية (الأحزاب السياسية والنقابات) وحيث توجد جماعات الضغط والمصالح وتمارس كل تأثيرها على صانعي القرار والسياسة، بما يعني في النهاية أن السياسة الاجتماعية هي محصله لضغوط متتالية من جهات وأطراف عديدة تصل في النهاية لحاله من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع.
- **نموذج الصفوة أو النخبة:** حيث يعتلي هؤلاء النخبويون قمة الهرم الاجتماعي ويتولون إجراء رسم السياسات الاجتماعية وغيرها.
- وهم عدد قليل من الأفراد يمثلون قيادات أورجال أعمال وأصحاب مصالح
- وتتضاءل إمكانية التأثير عليهم من باقي الأطراف المجتمعية الأخرى عند صناعه القرار أو وضع السياسة ويشيع هذا النموذج بوجه خاص بالمملكة المتحدة ، حيث يبرر أنصار هذا الرأي بأنهم اقدر على فهم المشكلات المجتمعية من العامة وهم أجدر أيضا على تلمس الحلول والبدائل لهذه المشكلات للتغلب عليها.
- ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج توافقاً مع التغيرات العالمية الجديدة

- **نموذج الشراكة:** فمن وجهه نظر أخرى نجد أن الجماعات التي تشكل السياسة الاجتماعية، تتأثر غالبا بالعديد من جماعات الصفوة وليس بجماعه واحده فقط ، ومن ثم فالسياسة تأتي في النهاية محصلة طبيعية لجمله من المصالح المتفق عليها بين أنصار وأقطاب هذه الجماعات حيث تشارك الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال وجماعات المصالح لصنع السياسة الاجتماعية .
- **النموذج الماركسي:** يؤكد على أن السياسة في المجتمع تتشكل على أيدي الفئات أو القوى الأكثر نفوذا وسلطة بهذا المجتمع وهي هنا القوى الرأسمالية ،والنموذج هنا اقرب للتفسير الخاص بنموذج النخبة أو الصفوة حيث توجد جماعات محددة تتولى صياغة أو صناعه السياسات العامة للدولة وبصفه خاصة السياسات الاجتماعية بها،وهي تعمل على تحقيق اكبر مكاسب ممكنة وفي نفس الوقت تقضي على أي محاوله للتغيير المجتمعي ولا تقدم حلول لمشكلات الصراع الطبقي والصراع على الثروة والنفوذ .